مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ص ص ٤٠٧-٤٦٦، (ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ/ نوفمبر ٢٠٢١)

ما خُصّ به المرخمُ المختوم بتاء التأنيث من أحكام

د.عبدالعزيز بن إبراهيم الدباسي

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخّص البحث:

البحث متوجّه نحو نوع واحد من الأسماء التي تُرخّم، وهو ما كان مختوماً بتاء التأنيث؛ نظراً لكون هذا الاسم قد حظي باهتمام مميز في هذا الباب عند العرب، فقد منحوه خصائص لا تجوز في غيره من الأسماء المرخمة، ومن هنا جاءتْ فكرة هذا البحث، وهو بحث يُعنى بأمرين:

أحدهما: جمع تلك الخصائص والأحكام المتفرقة في المصادر النحوية التراثية، ثم دراستها دراسة مفصلة قائمة على ذكر الأقوال والشواهد والتعليلات وغير ذلك.

الآخر: الوقوف على الأسباب التي جعلت العرب يُفردون ذلك الاسم بهذه الأحكام دون ما سواه من الأسماء.

الكلمات المفتاحية : المرخم، خصائص، التأنيث، أحكام، المختوم، نكرة، علم، النداء، أسباب، التعويض، الوقف.

المقدمة:

إنَّ الحمد لله، أحمده وأستعينه، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد: فإنَّ من الأساليب التي تميزت وازدانت بها لغتنا العربية أسلوب الترخيم، وهو صورة من صور التخفيف الذي دأبت عليه هذه اللغة الشريفة وألفته، وهو الغرض الأغلب له؛ ولهذا آثر إمام النحويين سيبويه الاقتصار على ذكره دون باقي الأغراض كالتغزل والتمليح والتدليل، فقال رحمه الله: "والترخيمُ حذفُ أواخرِ الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً"(١).

وإنَّ من يقرأ باب الترخيم في أحد المصادر ليلحظ كثرة ورود نوع من الأسماء فيه، وهو الاسم المختوم بتاء التأنيث، ولقد كنتُ ممّن لفتَ انتباهَه هذا الاسمُ وانفرادُه بأحكام كثيرة عن باقي الأسماء المرخمة؛ لذا عقدت العزم على جمع تلك الأحكام في بحث واحد، فمعظمها شذرات متفرقة في المصادر النحوية وبخاصة القديمة منها، ويحتاج من أراد الوقوف على حكم منها إلى قراءة باب الترخيم كاملاً في عدد من كتب التراث النحوي.

ولن أكتفي في هذا البحث بجمع تلك الأحكام الخاصة بالمختوم بتاء التأنيث، وإنما سأدرس كل حكم دراسة تفصيلية، تقوم على جمع آراء النحويين ومذاهبهم، وما ذكروه من التعليلات التي من أجلها اختص بكل حكم منها، وما وقع في تلك الأحكام من اختلاف بين النحويين، وما يفتح الله به عليّ من اجتهاد ونظر في تلك المسائل.

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٣٩.

ولا يفوتني أنْ أشير إلى أنَّ ابن هشام قد اجتهد فأفرد الحديث في ذكر هذه الأحكام[١]، غير أنَّ حديثه عنها كان مقتضباً جداً، إذ لم يتجازو بضعة أسطر، كما أنه لم يأتِ على ذكرها كلها، وإنما اقتصر على ذكر أربعة أحكام فقط.

وقد أُلفت في هذا العصر بعض المؤلفات والدراسات التي تناولت باب الترخيم بصورة عامة، منها كتاب (الترخيم في العربية معناه، أغراضه، أنواعه) للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، وكتاب (ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي، دراسة نحوية تطبيقية) للدكتور أحمد عطية السعودي، وهما كتابان مطبوعان، أما عن الأبحاث فهناك بحث بعنوان (الترخيم في كلام العرب: دراسة نحوية) للباحث مكي محمد عبد العزيز علي، نُشر في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، وبحث (الترخيم بين النحاة والفقهاء) للدكتور ضياء دهش، منشور في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد.

ولم أقف على دراسة أو بحث يقومان على جمع ما اختص به المرخم المختوم بتاء التأنيث من أحكام ودراستها.

وقد استفتحت البحث بتمهيد بدأته بتعريف للترخيم، ثم ذكرت الأحكام التي يشترك فيها الاسم المختوم بتاء التأنيث مع غيره من الأسماء المرخمة، ثم قسمت البحث مبحثين: الأول للأحكام التي خُصَّ بها المختوم بتاء التأنيث، والثاني للأسباب التي من أجلها أفرد بتلك الخصائص، وجعلت خاتمة البحث للنتائج التي توصلت إليها بعد إتمامه.

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٤/٦٦.

التمهيد:

أ -تعريف الترخيم في اللغة والاصطلاح:

نَصَّتْ معظم كتب اللغة على أنَّ الترخيم يُطلق في لغة العرب مراداً به معاني متقاربة دالة في مجملها على السهولة واللين والرِّقة، ومنه قول العرب: صوتٌ أو كلامٌ رَخِيمٌ؛ أي: ليّن ورقيق[١]، وتابعهم عليه كثير من النحويين[٢]، والربط بين المعنى اللغوي للكلمة وحقيقة الترخيم أنَّ في الترخيم تسهيلاً وترقيقاً في الصوت؛ لأنه يقوم على حذف بعض حروف الاسم.

وذكر الزمخشري في (أساس البلاغة)[٣] وتابعه ابن الخشاب[٤] أنَّ معنى الترخيم في اللغة القَطْع، ومنه قولهم: رَخَّمَتِ الدجاجة، إذا انقطع بيضُها، واصْطُلح به للترخيم في النحو؛ لأنَّ فيه قطعاً لبعض حروف الاسم.

وقد ذكرت معاجمُ أخرى هذا المعنى للترخيم، غير أنها لم تربطه بالمصطلح النحوي[٥].

أما في اصطلاح النحويين فقد قال سيبويه معرفاً له: "الترخيم: حذفُ أواخرِ الأسماءِ المفردةِ تخفيفاً"[٦]، ووافقه ابن السراج في هذا التعريف[٧].

---

(١) انظر: الصحاح: ٥/١٩٣٠ (رخم)، ولسان العرب: ١٢/٢٣٤ (رخم).

(٢) انظر: المقتصد: ١/٧٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٤٥، وارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٧، وتوضيح المقاصد: ٣/١١٢٦.

(٣) انظر: ٣٤٥ (رخم)، وتاج العروس: ٣٢/٢٣٧ (رخم).

(٤) انظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٩٨.

(٥) انظر: لسان العرب: ٧/٢٥٠ (ورض)، وتاج العروس: ٣٢/٢٣٧ (رخم).

(٦) كتاب سيبويه: ٢/٢٣٩.

(٧) انظر: الأصول: ١/٣٥٩.

ولا يصح عندي أنْ يُسمى مثل هذا التعريف حداً ؛ لأنّ من شروط الحد أنْ يكون جامعاً مانعاً[١]، وهذا الضابط لا يتوافر مع ما ذكره سيبويه لأنه غير مانع، فليس كل ما حُذف آخره تخفيفاً كان اسماً مرخماً.

وقد رأى بعض المتأخرين أنْ يعرّفوا الترخيم بتعريف أدق وأكثر اختصاراً، وهو: حَذْفُ آخِرِ الكلمة في النداء تخفيفاً[٢].

وذكر الفاكهي أنَّ حد الترخيم هو: حذفُ بعضِ الكلمة على وَجْهٍ مخصُوص[٣].

ب -الأحكام المشتركة بين الاسم المختوم بالتاء وباقي الأسماء في الترخيم:

للاسم في باب الترخيم أحكام يشترك فيها جميع الأسماء التي يجوز ترخيمها بما فيها المختوم بتاء التأنيث، ويحسن فيما يأتي إيرادها قبل الحديث عن الأحكام الخاصة بما خُتم بتاء التأنيث، والأحكام المشتركة هي :

الأول: جواز ترخيمه في غير النداء للضرورة:

أجاز جمهور النحويين ترخيم غير المنادى في الضرورة، سواء أكان مختوماً بالتاء أم لا، كما يستوي في ذلك ترخيمه على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر[١]، وخَصَّ المبرد الجواز بترخيمه على لغة من لا ينتظر[٢].

---

(١) انظر: شرح الحدود النحوية: ٤٢.

(٢) انظر: أسرار العربية: ٢٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٥/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول: ٤٦٩/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٧/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٢٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٩٤/٣.

(٣) انظر: شرح الحدود النحوية: ١٥٦ .

واستشهد سيبويه والجمهور على جواز ترخيمه على اللغة الأخرى لغة من ينتظر بعدد من الشواهد[٣]، منها قول الشاعر:

أَلَا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمَاما وأَضْحَتْ مِنكَ شاسِعةً أُمَاما[٤]

فرخم (أمامة) مُضطراً[٥]، واعترض عليهم المبرد طاعناً في صحة رواية سيبويه للبيت، وذكر أنَّ الرواية الصحيحة له هي:

ألا أَضْحَتْ حِبالكمُ رِماما وما عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُماما

فعلى رأي المبرد أنه لا شاهد في هذه الرواية على ما يراه سيبويه والجمهور[٦]، وسها المرادي فعزا رواية المبرد هذه إلى سيبويه[٧].

ولا يصح ردُّ روايةٍ بأخرى، ولا سيما إذا كان مَن نقلها إمام ثقة مُدقق كسيبويه، بل يجب القبول بكلتا الروايتين، وهذا هو المنهج الصحيح الذي سار عليه

=

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٢٦٩/٢، والجمل في النحو: ١٤، والإنصاف: ٣٤٩/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٤٧/٥.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه: ١٣/٢، والإنصاف: ٣٥٥/١، وتوضيح المقاصد: ١١٤٦/٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ٢٦٩/٢، والجمل في النحو: ١٧٤، والإنصاف: ٣٥٣/١.

(٤) من الوافر لجرير، انظر: ديوانه: ٢٢١، وكتاب سيبويه: ٢٧٠/٢، والجمل في النحو: ١٧٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٥٩٤/١، وخزانة الأدب: ٣٦٥/٢، وبلا عزو في: أسرار العربية: ٢٤٠.

(٥) انظر: التخمير: ٣٦٥/١.

(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١١٤٧/٣، والتصريح: ٢٦٧/٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٨٥٥.

الأئمة ؛ ولذا فقد تعقب جماعةٌ من النحويين المبردَ في منهجه هذا، وردوا عليه، منهم ابن السيرافي وابن مالك[١] وابنه[٢]، قال ابن السيرافي: "وأقربُ الأحوالِ في هذا أنْ يكون الإنشادان روايتين، ويكونانِ بمنزلةِ بيتين، فيكون كلُّ إنسان يحتجُّ به على اللفظِ الذي وَرَدَ عليه، ولا تُردُّ كلُّ رواية بالرواية الأُخرى"[٣].

وأقول: أما الاستناد إلى أنَّ الشاعر لم يقل هذا البيت إلا بصورة واحدة، ويُجعل ذلك قادحاً في إحدى روايتي البيت فغير صحيح ؛ لأنَّ العلماء قد نقلوهما عن العرب الذين يحتج بكلامهم، ولو افترضنا أنَّ العربي الفصيح قد غَيّرَ في رواية البيت فإنَّ لغته حجة وتغييره لا يمنع تلك الحجية، ولذا فإننا نجد سيبويه يُكثر من ذكر أنَّ بعض العرب ينشدون أبياتاً أو يروونها على لغاتهم، ومع ذلك فإنه -رحمه الله- يحتج بكلتا الروايتين[٤]، كما أنَّ هذا البيت ليس هو الشاهد الفريد في المسألة، وإنما هناك شواهد أخرى[٥]، وقد مضت الإشارة إلى ذلك.

الثاني: جواز ترخيمه إذا كان مضافاً إليه في الضرورة الشعرية:

ذهب جمهور النحويين إلى أنه يجوز في الضرورة الشعرية ترخيم المضاف إليه إذا كان منادى، واستدلوا على ذلك بجملة من الأبيات منها قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٤٣٠/٣.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٦٠٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه: ١٣/٢.

(٤) كتاب سيبويه: ١٦٩/١، وانظر كذلك: ٣٠٤/١، ٣١٩، ١١٠/٢.

(٥) انظر: كتاب سيبويه: ٢٦٩/٢، والجمل في النحو: ١٧٤، والإنصاف: ٣٥٣/١.

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرّةٍ سيَدْعُوهُ داعي مَوْتِهِ فيُجيبُ[١]

فـ(عرو) ترخيم لـ(عروة)، وهو مضاف إليه مختوم بتاء التأنيث، وجاز ذلك في ضرورة الشعر [٢].

أما ترخيمه في السعة فقد منعه البصريون[٣]، محتجين بأنَّ المضاف إليه ليس هو المنادى، فكيف يُرخم ما ليس بمنادى ؟ ولذا فقد قال سيبويه: "واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ منادَيَين"[٤]، وتابعه في هذا التعليل ابن السراج[٥].

وذكر الرضي علة أخرى للمنع، وهي أنَّ المضاف لم يمتزج بالمضاف إليه بعده امتزاجاً تاماً، فيصح حذف جزء منه، ولم يكن منفصلاً عنه، فيصح حذفه كاملاً، فمنعوا ترخيمه[٦].

---

(١) من الطويل، وهو غير معزو في: التبصرة والتذكرة: ٣٧٣/١، وأسرار العربية: ٢٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٢، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٦، وخزانة الأدب: ٣٣٦/٢.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٣/١، وأسرار العربية: ٢٣٩، وتوجيه اللمع: ٣٣١، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٦.

(٣) انظر: كتاب سيبويه: ٢٧٠/٢، والأصول: ٤٥٧/٣، والإنصاف: ٣٥٢/١، والتبيين: ٤٥٣.

(٤) كتاب سيبويه: ٣٤٠/٢.

(٥) انظر: الأصول: ٤٥٧/٣.

(٦) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٧٤/١.

وذهب الكوفيون إلى جوازه[١]، واستدلوا على ذلك بكثرة ترخيمه، وأنشدوا عليه شواهد كثيرة[٢]، منها البيتان السابق والآتي.

ويندرج تحت هذا الخلاف ما إذا كان الاسم المرخم غير مختوم بالتاء أو مختوماً بها؛ لأنَّ من نقل الخلاف أطلقه ولم يخصَّه بنوع من الأسماء، ومن ذلك قول الشاعر:

خذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذكَرُ[٣]

فرخم المضاف إليه المختوم بالتاء وهو (عكرمة)[٤].

وقد ذكر أبو حيان رأياً وجيهاً في المسألة، وهو أنه لو خُصَّ جواز ترخيم المضاف إليه بالاسم المختوم بالتاء لكان مقبولاً[٥]، وقوَّى المرادي هذا القول[٦].

---

(١) انظر: أسرار العربية: ٢٣٨، والتبيين: ٤٥٣، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٦، أوضح المسالك: ٥٦/٤.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٤٧/١، والتبيين: ٤٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٦/١.

(٣) من الطويل لزهير بن أبي سُلمى، انظر: شرح ديوانه لثعلب: ٢١٤، وكتاب سيبويه: ٢٧٠/٢، والتبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١، والإنصاف: ٣٤٧/١، وبلا عزو في: توجيه اللمع: ٣٣٢.

(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٧٠/٢، والأصول: ٤٥٧/٣، وتوجيه اللمع: ٣٣٨.

(٥) نقل عنه ذلك ناظر الجيش والسيوطي، انظر: همع الهوامع: ٧٩/٣، وتمهيد القواعد: ٣٦٦٣/٧، وكلامه في (ارتشاف الضرب: ٢٢٢٧/٥) يدل على أنه لم يأخذ بهذا القول، والظاهر أنه قد قال به في (التذييل والتكميل) على ما نقله عنه ناظر الجيش، ثم تراجع عنه في (ارتشاف الضرب)؛ لأن الارتشاف تلخيص وخلاصة للتذييل.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٨٥٦.

وعندي أنَّ هذا القول ليس ببعيد عن الصواب، بل هو جدير بالنظر، والحق أنه قد أثار فضول البحث لديَّ، ففتشتُ فيما بين يدي من المصادر، ونظرتُ في الشواهد التي احتُج بها على حذف المضاف إليه فوجدتُ المرخم فيها كلها اسماً مضافاً إليه مختوماً بالتاء، وهذا مما يعضد ما قاله أبو حيان، غير أنَّ القول بذلك يحتاج إلى استقراء واسع للفصيح من النصوص قبل القطع به[(١)]، ولو ثبت صحة هذا القول فإنه سيكون من الأحكام الخاصة بما خُتم بتاء التأنيث.

الثالث: جواز ترخيمه إذا كان من الأعلام المركبة تركيباً مزجياً:

ذهب النحويون ما عدا الفراء وأبا حيان إلى جواز ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً، خلافاً لغيره من الأسماء المركبة[(٢)].

وذكر المرادي[(٣)] وخالد الأزهري[(٤)] أنه لم ترد شواهد تدل عليه، لكن الجمهور استعانوا على القول بإجازته بالقياس.

وعندي أنَّ القياس الذي قصداه هو أنَّ الكلمة الثانية منه بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها[(٥)]، وكما أنه جاز في المختوم بالتاء الترخيم جاز كذلك في المركب المزجي قياساً عليه.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١ -٣٧٤، والإنصاف: ٢٨٤/١، والتبيين: ٤٥٤، فقد أوردوا جملة من الشواهد في ترخيم المضاف إليه، وجاء فيها كلها مختوماً بهاء التأنيث.

(٢) انظر: الأصول: ٣٦٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٣٠/٥، والمساعد: ٥٤٨/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٨٤٩.

(٤) انظر: التصريح: ٢٦٠/٢.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١، وأسرار العربية: ٢٣٨، والتصريح: ٥٦٨/٢، ٥٨٢.

فكما أشرت سابقاً فقد ذهب الفراء إلى عدم جواز ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً[١]، ولم ينفرد الفراء بهذا القول، وإنما تابعه أبو حيان من المتأخرين مستدلاً عليه بأنْ قال: إنَّ القياس يؤيد المنع؛ لأنَّ حَمْلَه على ترخيم العلم المضاف أولى من حَمْلِه على المفرد المختوم بتاء التأنيث، ومعلوم أنَّ ترخيم المضاف ممتنع عنده وعند البصريين[٢].

ويرخم العلم المركب المزجي عند من أجاز ترخيمه بحذف عجزه، فيقال في معديكرب: يا معدي[٣]، والعلة في حذف العجز هي أنه بمنزلة تاء التأنيث التي تحذف وحدها في الترخيم[٤].

ولا يخرج الاسم المختوم بتاء التأنيث عن هذا الحكم، فلو كان صدر العلم المركب مختوماً بالتاء فإنه يرخم بحذف العجز فقط، وتبقى التاء دون حذف، وقد مثل النحويون لذلك بـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) عَلَماً، فيقال في ترخيمها: يا خَمْسَة، وهذا هو مذهب الجمهور[٥].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣١/٥، والمساعد: ٥٤٨/٢، والتصريح: ١٨٧/٢، وهمع الهوامع: ٨٣/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣٠/٥، همع الهوامع: ٨٢/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ٢١/٤، والأصول: ٣٦٣/١، والجمل في النحو: ١٧٣، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣٧٢.

(٤) انظر: الأصول: ٣٦٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١، وشرح ابن الناظم: ٦٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢٩٠/٣.

(٥) انظر: كتاب سيبويه: ٢٦٨/٢، والأصول: ٣٦٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٣١/٥.

الرابع: عدم جواز ترخيمه إذا كان نكرة غير مقصودة:

نصَّ العلماء على أنَّ النكرة غير المقصودة لا يجوز ترخيمها، سواء أكانت مختومة بتاء التأنيث، أم كانت مجردة منها[(١)].

وعندي أنَّ امتناع ترخيم النكرة غير المقصودة يعود إلى قلة استعمالها في النداء، والترخيم إنما جاز تخفيفه أصلاً لكثرة استعماله منادى، والذي يدل على ما ذكرته أنَّ الأمثلة التي أوردها النحويون لهذا النوع من الأسماء في معظمها أمثلة صناعية، وتدور حول حالات خاصة، كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي، وقول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه.

الخامس: امتناع ترخيمه إذا كان مندوباً أو مستغاثاً به:

الاسم المندوب هو المنادى الـمُتَفَجَّع عليه أو الـمُتَوَجَّع منه[(٢)]، والاسم المستغاث به هو من يُنادَى لِيُخلِّصَ من شدة أو يُعينَ على دَفْع مشقة[(٣)]، فإذا كان المنادى أحد هذين الاسمين فإنَّ جمهور النحويين على منع ترخيمه، ويدخل تحت هذا المنع المختوم بتاء التأنيث[(٤)].

وذهب ابن خروف إلى جواز ترخيم المستغاث به مستدلاً بقول الشاعر:

---

(١) انظر: الجمل في النحو: ١٦٨، وتوجيه اللمع: ٣٣٦، وتوضيح المقاصد: ١١٢٨/٣.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٤٠١، وشرح الحدود النحوية للفاكهي: ١٥٨ .

(٣) انظر: شرح الحدود النحوية: ١٥٧ .

(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٢٤٠/٢، والتخمير: ٣٦٦/١، والتذييل والتكميل: ٢٧٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١١٣٧/٣.

تَمَنَّانِي لِيَلْقاني لَقِيطٌ أَعامِ لَكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ[١]

وقد ردّ عليه ابن الضائع بأنَّ ذلك من الضرورات الشعرية[٢].

وعندي أنَّ العلة في منع ترخيم هذين الاسمين أنهما يحتاجان في ندائهما إلى مد الصوت وإطالته لإظهار الحرقة والألم في المندوب ؛ ولذا فقد أضافوا علامة الندبة -وهي الألف والهاء - إلى الاسم المندوب ؛ رغبة في إطالة الصوت أكثر، أما في الاستغاثة فلما كان الأمر يتعلق بطلب المساعدة احتاج ذلك -أيضاً - إلى مدِّ الصوت ؛ كي يسمعه من يُطلب منه العون وهو المستغاث به، ولما كان الترخيم قد يفوت عليهم هاتين الغايتين التزموا تركه فيهما.

(١) من الوافر للأخوص بن شريح الكلابي في: كتاب سيبويه: ٢/٢٣٧، والمقاصد النحوية: ٤/١٧٧٥، وبلا عزو في: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٧، وتوضيح المقاصد: ٣/١١٣٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٧، وتوضيح المقاصد: ٣/١١٣٧، والمقاصد النحوية: ٤/١٧٧٥، والتصريح: ٢/١٨٤.

المبحث الأول: الأحكام الخاصة بالاسم المرخم المختوم بتاء التأنيث:

تحدثت في التمهيد عن الأحكام المشتركة بين الاسم المرخم المختوم بتاء التأنيث وغيره من الأسماء، وقد حرصتُ على ذلك ليكون مدخلاً وتوطئة للدخول في الحديث عن صلب موضوع البحث، وهو الحديث عن الأحكام التي انفرد بها المختوم بتاء التأنيث عن باقي الأسماء ودراسة كل حكم منها بالتفصيل، وفيما يأتي عرض لتلك الأحكام:

الأول: جواز ترخيمه علماً أو نكرة مقصودة:

مما اشترطه النحويون فيما يجوز ترخيمه من الأسماء غير المختومة بتاء التأنيث أنْ يكون ذلك الاسم علماً، أما إذا كان اسماً مختوماً بتاء التأنيث فإنه يجوز ترخيمه مطلقاً، سواء أكان علماً أم نكرة مقصودة[(١)].

ولما سبق ذكره حكم النحويون بالشذوذ على ما ورد عن العرب من ترخيم (صاحب)، فقالوا: يا صاحِ، فرخَّموه مع أنه ليس بعلم ولا نكرة مقصودة مختومة بالتاء[(٢)].

وقد ذكر سيبويه العلة التي من أجلها رخمت العرب نحو (صاحب) والتزمتْ مَنْعَ غيره من الأسماء، وهي: أنه لما كَثُرَ عندهم استعمال هذا الاسم على وجه الخصوص في النداء احتاجوا إلى تخفيفه، فرخموه تجوّزا، وهذا نصه: "ولو حَذفتَ مِن الأسماء غير الغالبة لقلتَ في مسلمين: يا مُسلِمُ أقبلوا، وفي راكب: يا راكِ أقبلْ، إلا

(١) انظر: الجمل: ١٦٨، واللمع: ١٧٩، والفوائد والقواعد: ٤٧٢، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/٢، والتوطئة: ٢٩٤.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣٧٤/١، والتخمير: ٣٦٧/١، وشرح الكافية الشافية: ١٣٦٠/٣، وشرح الأشموني: ٨٠/٣.

أنهم قد قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون يا صاحبُ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أَدْرِ"[١].

ووافق المبردُ سيبويه فقال معللاً ذلك: "وأما قولهم: يا صاحِ أقبلْ، فإنما رخموه لكثرته في الكلام"[٢].

كما علل ابن مالك له بتعليل قريب مما ذكره سيبويه والمبرد، والأظهر أنه قد أفاده منهما أو من أحدهما، فذكر أنه لما كَثُرَ استعمال (صاحب) في ألسنة العرب أشبه العلم، فعاملوه معاملته، فأجازوا ترخيمه مع مخالفته للقواعد[٣].

وأقول: ليس ما أراده هؤلاء الأعلام أنَّ ترخيم (صاحب) متوافق مع القياس والقواعد، وإنما كان مرادهم التعليل لما خالف القاعدة مما ثبت من كلام العرب، وإلا فإنهم يعدُّون ذلك من الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه، فلا يصح عندهم ترخيم اسم كثر استعماله قياساً على (صاحب).

وقد حمل النحويون على الشذوذ كلمة أخرى غير (صاحب)، وهي كلمة (كَرَوان)، إذ رخمتها العرب فقالوا في أمثالهم: أَطْرِق كَرَا[٤].

و(كروان) ليس مما كثر استعماله كـ(صاحب)؛ كي ترخمه العرب، والذي ظهر لي أنَّ الذي سهل ترخيمه هو أنه في أصله جزء من بيت من الرجز، والبيت بتمامه:

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٥٦.

(٢) المقتضب: ٤/٢٤٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٦٠.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٥٦، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٦، وهمع الهوامع: ٣/٨٠، وينظر المثل في: جمهرة الأمثال: ١/١٩٤، والمستقصى في أمثال العرب: ١/٤٥.

أَطْرِقْ كَرا أطرقْ كَرا إنَّ النَّعامَ في القُرَى[١]

وغاب ذلك عن كثيرين، فلم يفطنوا إلى أنه جزء من بيت شعر، فأوردوه ناقصاً (أطرق كَرا) أو (أطرق كرا إنَّ النعام في القرى)[٢]، حتى قال ابن مالك في (تسهيل الفوائد): "ويُرخم في الضرورة ما ليس مُنادى من صالح للنداء...ولا يُرخم في غيرها منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذَّ من (يا صاح) و(أطرق كرا)"[٣]، فصنفه ضمن النثر، وحكم عليه بالشذوذ، وتبعه في ذلك ما اطلعت على شرحه من شراح التسهيل[٤].

وقد تنبه إليه بعض العلماء كابن سِيْده [٥]والسَّخاوي[٦] والبغدادي[٧] والزَّبيدي[٨]، وبعض المحدثين، فنصوا على أنه بيت من بحر الرجز[٩].

---

(١) من الرجز غير معزو في : الكامل في اللغة والأدب: ٤٣/٢، والمستقصى: ٤٥/١، وسفر السعادة: ٤٣٦/١، وخزانة الأدب: ٣٧٤/٢

(٢) انظر: الأصول: ٣٠/٣، وشرح المفصل: ٣٦٥/١، وتوجيه اللمع: ٣٣٩، وهمع الهوامع: ٨٠/٣.

(٣) : ١٨٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٥٥، وشفاء العليل: ٨٣٢/٢، وتمهيد القواعد: ٣٦٦٣/٧ .

(٥) انظر: المخصص: ٤٣٤/٤.

(٦) انظر: سفر السعادة: ٤٣٦/١.

(٧) انظر: خزانة الأدب: ٣٧٤/٢.

(٨) انظر: تاج العروس: (كرو) ٣٩٧/٣٩.

(٩) انظر: جامع الدروس العربية: ١٥٧/٣.

كما ذكر البغدادي أنَّ ابن السِّيْد قد نبه عليه، وصرح بأنه شعر لا نثر[١].

وأقول: إنَّ هذا هو ما يفسر ترخيم (كَرَوان) مع أنَّه نكرة غير مختومة بالتاء، وهو أنه وقع في الشعر وليس في السعة، وعليه فإن ضرورة الشعر قد تكون هي التي سهلت للشاعر ترخيمه؛ لأنَّ النحويين ذكروا أنه يجوز في ضرورة الشعر ترخيم غير المنادى، واشترط بعضهم أن يكون ذلك الاسم صالحاً للنداء[٢]، ولهذا قلت: إنَّ وروده في الشعر هو ما سهل ذلك، ولم أجزم بأنَّ وروده في الشعر مُجَوِّزٌ له مراعاة للشرط السابق، لكن القياس يقول بأنه لما جاز الترخيم في غير المنادى ضرورة كان المنادى به أولى، قال ابن مالك: "ويرخم للضرروة غير المنادى على تقدير التَّمام، وتَناسي المحذوف، وعلى تقدير ثبوته"[٣].

وقد اقتُطع من هذا البيت قوله: (أطرق كرا إنَّ النعام في القرى) وصار مثلاً من أمثال العرب، ولم يُعيدوا ما حُذف للترخيم؛ لأنَّ الأمثال تبقى على صورتها ولا تغير.

وقد يقول قائل: قد يكون الأمر بالعكس، فالمثل هو الأصل، لكن الشاعر قد ضمنه شعره، ومثل هذا يَرِد بكثرة في الشعر، فإذا كان الأمر على هذا فلا ضرورة فيه؛ لأنه وقع في كلام نثري.

---

(١) انظر: خزانة الأدب: ٣٧٤/٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٣٧٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٢٩/٣.

(٣) شرح التسهيل: ٤٢٩/٣.

فأجيب عن ذلك بأنَّ بعض العلماء المتقدمين من المحققين كالمبرد[١] وأبي بكر بن الأنباري[٢] والجوهري[٣] أوردوه كاملاً بصورة البيت وإنْ لم يشيروا إلى أنه شعر، فورد عندهم: (أطرقْ كَرا أطرق كرا إنَّ النعام في القرى)، وذكروا أنه من أمثال العرب، وهذا يدل على أنَّ أصل المثل عندهم كان شعراً، وليس الشاعر قد ضمنه شعره، وكثير من الأمثال العربية هي في أصلها أبيات شعرية أو أجزاء منها[٤].

وعزي إلى المازني والمبرد مَنْعُ ترخيم النكرة المقصودة مطلقاً مختومة بالتاء وغير مختومة بها، وقَصْرُ جواز ترخيم ذي التاء على الأعلام فحسب، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأعلام[٥].

ورَدَّ عليهما جمهور النحويين بقول الشاعر:

يا ناقَ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيحا إلى سُليمانَ فنستَريحا[٦]

فرخم (ناقة) مع كونها نكرة مقصودة.

وبقول العجاج :

---

(١) انظر: الكامل: ٤٣/٢.

(٢) انظر: الزاهر: ٣٦٢/٢.

(٣) انظر: الصحاح: (طرق) ١٥١٦/٤.

(٤) انظر على سبيل التمثيل: مجمع الأمثال: ١٤٠/٢، ١٨١، ٢٠٠.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥، والمساعد: ٥٤٧/٢، والتصريح: ١٨٥/٢، وشرح الأشموني: ١٧٦/٢.

(٦) من الرجز لأبي النجم العجلي، انظر: ديوانه: ١٢٣، وكتاب سيبويه: ٣٥/٣، والتصريح: ٢٣٩/٢، والمقاصد النحوية: ٣٨٧/٤، وبلا عزو في: المقتضب: ١٤/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٧.

جارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيري سَيْرِي وإشْفَاقِي على بَعِيري[١]

فرخم (جارية) وهي نكرة مقصودة، وليست علماً.

وعلى النقيض تماماً من مذهب المازني والمبرد في هذه المسألة ما ذهب إليه بعض النحويين من جواز ترخيم كل نكرة مقصودة، ولم يجعلوا ذلك الحكم خاصاً بالمختومة بالتاء، وإنما أطلقوه في كل اسم معرفة.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما ورد عن العرب من ترخيم النكرات المقصودة غير المختومة بالتاء نحو (صاحب)، كما استدلوا بالمثل السابق (أطرق كرا).

وهذا قول بيّن الضعف، حتى إنَّ من نقله -وهو السيوطي - لم يعزه إلى أحد من النحويين[٢].

وعزا المبرد[٣] وتابعه الفارسي[٤] إلى سيبويه القول بجواز ترخيم النكرة غير المقصودة المختومة بالتاء، واستدل المبرد على ذلك بأنَّ سيبويه يسميها نكرة، والنكرة المقصودة معرفة.

وقد رد على المبرد أحمدُ بن ولاد، فذكر أنَّ سيبويه لم يُرد بالنكرة التي تُرخم النكرةَ غير المقصودة، وإنما كان مراده بها المقصودة التي كانت قبل ندائها نكرة، فلمّا دخل عليها حرف النداء صارت معرفة بالقَصْد[٥].

---

(١) من الرجز للعجاج، انظر: ديوانه: ٢٢٧، وكتاب سيبويه: ٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب: ٢٦٠/٤، وشرح أبيات سيبويه: ٤٦١/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٢٣، والبيت بلا عزو في: الانتصار: ١٥١، وشرح عمدة الحافظ: ٢٩٦/١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٦٨/٣.

(٣) انظر: الانتصار: ١٥١.

(٤) انظر: المسائل المنثورة: ٢٢٢.

(٥) انظر: الانتصار: ١٥٢.

وقد فهم ابنُ السراج من كلام سيبويه ذلك[١]، وهو متقدم على ابن ولاد لكنه لم يعترض المبرد في فهمه، كما فسر كلام سيبويه بذلك بعض شرح الكتاب كالقرطبيِّ[٢] والأعلمِ[٣]، فعزوا جميعاً إلى سيبويه القول بأنه لا يجيز ترخيم إلا النكرة المقصودة المختومة بالتاء.

وهذا هو القول الصحيح الذي يجب أنْ يُعزى إلى سيبويه، خلافاً لما عزاه إليه المبرد، ويدل عليه أمران:

١ -أنَّ سيبويه قد صرح بامتناع ترخيم الاسم المُنَوّن، فقال: "ولا يُرخمُ مُضاف ولا اسم مُنَوّن في النداء"[٤].

والنكرة غير المقصودة من الأسماء التي تُنصب ويلحقها التنوين في النداء.

٢ -أنَّ سيبويه قد ذَكَرَ في موضع آخر أَنَّ الاسمين (مَخْنُوق) و(لَيْل) نكرتان في قول العرب في أمثالهم: افْتدِ مخنوقُ[٥]، وأَصْبِحْ ليلُ[٦]، وهو حتماً يقصد أنهما نكرتان مقصودتان؛ بدليل أنه أَوْرَدَهما مبنيتين على الضم[٧].

ولقد لحظتُ أنَّ مصطلحي (النكرة المقصودة) و(النكرة غير المقصودة) ليس لهما ذكر عند المتقدمين من النحويين، ولذا فإنني أرى أنهما مصطلحان قد استُحدثا

---

(١) انظر: الأصول: ١/٣٥٩.

(٢) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٦٩.

(٣) انظر: النكت: ١/٥٦٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٢٣.

(٤) كتاب سيبويه: ٢/٢٤٠.

(٥) انظر: المستقصى: ١/٢٦٥.

(٦) انظر: جمهرة الأمثال: ١/١٩٢، والمستقصى: ١/٢٠٠.

(٧) انظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٣٠.

مؤخراً؛ لذا فقد أطبق النحويون المتأخرون على استعمالهما، أما المتقدمون فكانوا يستعملون مصطلح (النكرة) لغير المقصودة، ومصطلح (المعرفة) للمقصودة، وما اصطلح عليه المتأخرون أولى؛ لكونه أدقَّ، ولأنَّ فيه بعداً عن الاشتراك اللفظي في المصطلح الذي يُعد عيباً من العيوب التي يجب تلافيها عند وضع المصطلحات[١]؛ لأنَّ مصطلحي (المعرفة) و(النكرة) يطلقان في باب (النكرة والمعرفة) على غير ما يطلقان عليه في باب النداء، ومثل هذا قد يوقع في اللبس والخلط؛ ولهذا فهم المبرد -وهو من أعلم أهل عصره بكتاب سيبويه كما قال عنه شيخه أبو حاتم السجستاني[٢] - من تعبير سيبويه عن النكرة المقصودة بالنكرة أنه يقصد بها النكرة التي هي ضد المعرفة مع أنها قد تعرفت بالنداء، فكان الأولى ترك هذا المصطلح المُلبس والالتزام بمصطلحي (النكرة المقصودة) و(النكرة غير المقصودة).

الثاني: جواز ترخيمه إذا كان على ثلاثة أحرف:

اشترط النحويون في ترخيم العلم غير المختوم بالتاء شروطاً، أحدها أنْ يكون عدد حروفه قبل الترخيم على أربعة أحرف فصاعداً، ولا يجوز أنْ يُرخم لو أتى على أقل من ذلك، أما المختوم بتاء التأنيث فلم يشترطوا في ترخيمه بلوغه عدداً محدداً من الأحرف، بل أجازو ترخيمه حتى لو بقي على حرفين، ومن ذلك قولهم في ترخيم (ثُبَة) و(هِبَة): يا ثُبَ، ويا هِبَ[٣].

---

(١) انظر: مصطلحات النحو الكوفي: ٨.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٢٤١/٣.

(٣) انظر: التخمير: ٣٦٧/١، وتوجيه اللمع: ٣٣٥، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٢٧/٣.

وقد التمس العكبري علةً لاشتراطهم هذا الشرط في غير المختوم بالتاء دون المختوم بها، فذكر أنَّ الاسم لو بَقِيَ على حرفين بعد الترخيم لكان في ذلك إجحاف به؛ لأنَّ أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أحرف، فلم يريدوا الإخلال به، فيحذفوا منه ما يُفضى به إلى أنْ يصل عدد حروفه إلى حرفين اثنين، أما الاسم المختوم بتاء التأنيث فلم يشترطوا فيه ذلك الشرط؛ لأنَّ التاء ليست من حروف الاسم، كما أنها في نية الانفصال عنه، والاسم معها أو دونها باقٍ على حرفين، فلمّا استوى في ذلك حذفها وإبقاؤها أجازوا ترخيم ما كانت فيه التاء ثالثة، قال العكبري: "فإنْ قيل: رخَّموا (ثُبة)، قيل: إنَّ هاء التأنيث كاسم رُكِّب مع اسم؛ بدليل أنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فتُحذف كما يُحذف الثاني من المركَّب، فكأنَّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً"[(١)].

وما قاله العكبري في التماس سبب المنع في غير المختوم بالتاء والجواز في المختوم بها سبب مقنع ومتلائم مع القواعد النحوية.

ولم تكن هذه المسألة من المسائل التي أجمع على جوازها النحويون البصريون والكوفيون، بل لقد اختلفوا فيها، فأجاز الكوفيون ترخيم الاسم الثلاثي غير المختوم بالتاء أيضاً، لكنْ بشرط أنْ يكون أوسطه متحركاً، مثل عُمَر[(٢)]، وعزي هذا القول إلى الكسائي والفراء[(٣)].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٤٨.

(٢) انظر: أسرار العربية: ٢٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٤٧

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٩.

وقد عزا الأنباري إلى الكسائي نقيض القول السابق تماماً، فعزا إليه موافقته للبصريين في منع ترخيم الثلاثي غير المختوم بالتاء[١].

ورد الكوفيون على الحجة التي اعتمد عليها البصريون في منع ترخيم هذا النوع من الأسماء، وهي أنَّ ذلك يُفضي إلى بقاء الاسم بعد الترخيم على أقل من ثلاثة أحرف، وفي هذا إخلال به، فقالوا: إنما أجزنا ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط -وإنْ بقي الاسم بعد الترخيم على حرفين - لأنَّ مثل هذا ليس معدوم النظير في الأسماء، فهناك من الأسماء ما يماثله ويضاهيه في بقائه على حرفين نحو: يَد ودَم وغَد، فهذه الأسماء قد حُذف منها الحرف الأخير مع كونها على ثلاثة أحرف، والأصل في يد: يَدَيٌ، وفي دم وغد: دَمَوٌ وغدَوٌ[٢].

ورُدّ على هذه الحجة بأنَّ الأسماء التي بقيت على حرفين بعد حذف الحرف الثالث منها نادرة جداً، ولا يصح أنْ تجعل أصلاً يقاس عليه[٣].

وعندي أنَّ هذا هو ما جعل الكوفيين يشترطون أنْ يكون ذلك الاسم الثلاثي متحرك الوسط ولم يجيزوه في ساكن الوسط؛ لأنه لو رُخم على اللغة الأشهر لغة مَن ينتظر، فسيبقى آخره ساكناً، وفي هذا محذور، وهو بقاء الاسم على حرفين مع سكون الحرف الثاني منهما، فيكون بذلك مشبهاً للحروف.

وقد ذهب الأخفش الأوسط مع أنه من أئمة البصريين إلى أبعد مما ذهب إليه الكوفيون وأكثر منه تساهلاً، فقال بجواز ترخيم الاسم الثلاثي مطلقاً، سواء أكان

---

(١) انظر: الإنصاف: ٣٥٧/١

(٢) انظر: أسرار العربية: ٢٣٧، واللباب: ٤٤٧/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥، وشفاء العليل: ٨٢٨/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣٥٩/١.

أوسطه متحركاً -كما ذهب الكوفيون - أم ساكناً نحو: عَمْرو وسعْد[١]، وعُزي هذا القول -أيضاً - إلى الكوفيين[٢].

والذي أراه في هذه المسألة أنَّ هذين القولين مرجوحان، ولا يثبتان تحت النظر الصحيح؛ لمخالفتهما للقياس وللسماع، أما مخالفتهما للقياس فلكون الاسم سيبقى على حرفين بعد ترخيمه، وفي هذا -كما أسلفت - إجحاف به، وأما مخالفتهما للسماع فلندرة ما ورد موافقاً لذلك من الشواهد مع كثرة وغلبة الأسماء الثلاثية من بين الأسماء في الأصل، ومع ذلك لم يُرخموها إلا نادراً، فكان في هذا دليل على امتناع ترخيمها كما ذهب إليه البصريون، والذي يدل على ما ذكرته أننا إذا استحضرنا الغرض الرئيس من الترخيم -وهو التخفيف - أدركنا أنه ليس ثمة حاجة تدعو إليه؛ لأنَّ ما كان على ثلاثة قد بلغ منتهى الخفة، فمن العبث والترف ترخيمه؛ بل إنَّ في ذلك ما قد يفضي إلى محذور، وهو احتمال وقوع اللبس نظراً لشدة الإجحاف به في بقائه على حرفين، فكان منعه من الترخيم هو الصواب.

وجمهور النحويين على ما ذكرته سابقاً من أنَّ ترخيم الاسم الثلاثي خاص بما خُتم بتاء التأنيث، أما غيره فلا يصح فيه ذلك؛ لأنَّ مجيئه على أحرف ثلاثة قد بلغ أشد حالات الخفة[٣]، وقد نص على ذلك سيبويه، فقال: "فزعم الخليل -رحمه الله - أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما أرادوا أنْ يقربوا الاسم من

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨١/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٥/٣.

(٢) انظر: توضيح المقاصد: ١١٣٥/٣، وهمع الهوامع: ٨١/٣.

(٣) انظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٩٩.

الثلاثة أو يُصيّروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم؛ لأنه أخفُ شيء عندهم في كلامهم"[١].

الثالث: أنه يُكتفى في ترخيمه بحذف التاء وحدها:

يحذف من الاسم غير المختوم بالتاء حرف أو حرفان، فيقال: يا صالِ ويا مَسْعُ في صالح ومسعود، أما إذا كان الاسم المرخم مختوماً بتاء التأنيث فإنه لا يحذف منه إلا التاء فقط، ولا يجوز حذف غيرها من الحروف[٢].

وقد ذكر الورّاق علة الاقتصار على حذف التاء وحدها بأنها ليست متعلقة بالاسم كباقي حروفه[٣].

وشبيه بما قاله الوراق ما قاله ابن الناظم، إذ ذكر أنَّ العلة في ذلك هي أنَّ تاء التأنيث في حكم الانفصال عن الاسم، فلا يَستتبع حذفُها حذفَ ما قبلها، خلافاً لغير المختوم بها من الأسماء[٤].

وللوراق[٥] وأبي البركات الأنباري[٦] والعكبري[٧] تعليل وجيه لعدم جواز حذف ما عدا التاء في الترخيم، وهو أن تاء التأنيث بمنزلة اسْم ضُمّ إِلى اسم آخر، فهي ليست جزءاً من الكلمة، ولهذا امتنع حذف شيء منه.

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٥٥.

(٢) انظر: اللمع: ١١٧، وأوضح المسالك: ٤/٦٦.

(٣) انظر: علل النحو: ٣٥٢.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم: ٥٩٨.

(٥) انظر: علل النحو: ٣٥٢

(٦) انظر: أسرار العربية: ٢٣٨.

(٧) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٤٨.

والـذي يظهـر لـي أنَّ السـبب في الاقتصـار علـى حـذف التـاء يكمـن في أنَّ النحويين قد اشترطوا في ترخيم ما قبل الحرف الأخير من حروف الاسـم المراد ترخيمه شروطاً، وهي: أنْ يكـون رابعـاً فصـاعداً، وأنْ يكـون حـرف علـة سـاكناً، وأنْ تكـون حركة ما قبله من جنسه، وألا يكون حرفاً أصلياً[١]، واجتماع هذه الشروط فيما يسبق تاء التأنيث نادر جداً، وقد ذُكر في ذلك ألفاظ معدودة كـ(سِعْلاة)؛ وسبب ندرته أنَّ مـا قبل تاء التأنيث إذا لم يكن ألفاً فإنه يجب أنْ يكون محركاً بـالفتح، وفي هـذا خَـرْم لأحـد الشروط السابقة، وهو أنْ يكون ساكناً.

أما ما سوى المختوم بتـاء التأنيـث فإنـه يجـوز أنْ يحـذف منـه الحـرف الـذي قبـل الأخير إذا تحققت فيه الشروط السابقة، فتُرخم نحو: مروان ومنصور ومسكين، فيقـال فيها: يا مروَ، ويا منصُ، ويا مسكِ.

وهـذه المسـألة -أيضـاً- ليسـت محـل إجمـاع بـين النحـويين، وإنْ كـان معظمهم على منع حذف غير التاء في الترخيم، فقد ذكر أبو حيان[٢] -ونقل عنه السيوطي[٣] ذلـك- أنَّ بعـض النحـويين أجـاوزا حـذف مـا قبـل التـاء إذا تحققـت فيـه شروط حذف ما قبل الأخير، وعليه فإنهم لا يُفرقون بين ما ختم بالتاء وما تجرد منها.

ولأبي حيان رأي غريب في المسألة عزاه إلى سيبويه وإلى أكثر النحـويين، وهـو أنه يجوز حذف ما قبل تـاء التأنيـث، لكـن بشـرط بقـاء الاسـم بعـد ترخيمـه علـى ثلاثـة

---

(١) انظر: التخمير: ٣٦٩/١، وتوجيه اللمع: ٣٣٣، وشرح ابن الناظم: ٥٩٩، أوضح المسالك: ٦٢/٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٠/٥.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٧٩/٣.

أحرف فصاعداً[١]، واستدل على ذلك بأن السماع يؤيده، وأورد عليه بعض الأبيات[٢].

وقد نقل عنه ناظر الجيش أبعد من ذلك، فنقل إجازته الترخيم بحذف التاء وما قبلها حتى لو بقي الاسم على حرفين، لكنه يرى ذلك قليلاً[٣].

وفيما نسبه أبو حيان إلى سيبويه نظر ظاهر؛ لأنَّ سيبويه قد نصّ على عدم جوازه، فقال: "واعلم أنَّ هاء التأنيث إذا كانتْ بعد حرف زائد لو لم تكن بعده حُذِفَ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين، لم يُحذف؛ من قِبَل أنَّ الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف، وذلك قولك في طائفيّة: يا طائفيَّ أَقْبِلي، وفي مُرْجانة: يا مُرجانَ أَقْبِلي"[٤].

فسيبويه نص على منع حذف ما قبل تاء التأنيث حتى وإنْ كان ذلك الحرف قد توافرت فيه جميع الشروط التي اشتُرطت فيما قبل الحرف الخير من الاسم غير المختوم بالتاء.

ومما يؤكد عدم صحة ما نسبه إليه أبو حيان –أيضاً – أنَّ سيبويه قد ردَّ هذا المذهب الذي اختاره أبو حيان والسيوطي وفَنَّده بحجة قوية، وهي أنه لو كان حَذْفُ الحرف الذي قبل تاء التأنيث المستوفي للشروط جائزاً لكان لزاماً أنْ يُحذف ذلك الحرف نفسه حتى وإنْ لم يكن مستوفياً لها، فهو الحرف الأخير قبل التاء؛ لأنها ليست من حروف الاسم، وعليه فإنَّ ما قبلها هو الحرف الأخير، وليس ما قبله؛ كي يُشترط فيه

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٢/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٣/٣، وهمع الهوامع: ٨٦/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٢/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٤/٣.

(٣) انظر: تمهيد القواعد: ٣٦٦٠/٧ -٣٦٦١.

(٤) كتاب سيبويه: ٢٤٤/٢.

تلك الشروط، وبناء على ذلك كان يجب عليهم أنْ يقولوا في (فاطمة) على هذا القول: يا فاطِ، وهذا لم تَتفوهْ به العرب البتة، ولم يجزه أحد من العلماء مطلقاً، وهذا نص سيبويه: "ومَن حذَفَ الزوائد مع التاء فإنه ينبغي له أنْ يقول في (فاطمة): يا فاطِ لا تَفْعلي؛ من قِبَل أنَّ الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت: يا فاطِ، كما تقول: يا حارِ، فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف الزوائد، فإذا ألحقتَه الزوائدَ لم تحذفه مع الزوائد، فكذلك الزوائد إذا ألحقتَها مع الزوائد لم تحذفها معها"[(١)].

الرابع: أنه إذا كان نكرة مقصودة فلا يأتي إلا على لغة من ينتظر:

للعرب في الاسم المرخم لغتان:

اللغة الأولى: لغة من يُبقي حركة آخر الاسم المرخم كما كانت عليه قبل الترخيم، فيقولون في (حارث): يا حارِ، وقد اصطُلح على هذه اللغة اسم لغة من ينتظر؛ وسبب تسميتها بذلك أنّ المتكلم حين لم يُغيّر حركة الحرف الذي صار بعد الترخيم أخيراً كان بمثابة مَن ينتظر رجوع الحرف المحذوف، وقد نصّ النحويون على أنَّ هذه هي اللغة الأكثر والأجود عند العرب[(٢)].

اللغة الثانية: لغة من يعامل آخر الاسم بعد الترخيم معاملة اسم لم يُحذف منه شيء، فيقولون: يا حارُ، وأُطلق على هذه اللغة لغة مَن لا ينتظر، وسبب هذه

---

(١) كتاب سيبويه: ٣٤٥/٢.

(٢) انظر: اللباب: ٣٥١/١، وتوجيه اللمع: ٣٣٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٨٦/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٣٦/٥.

التسمية هو عكس سبب التسمية السابقة، وهو أنه لـمّا عُومل ذلك الاسم بعد الترخيم معاملة اسم لم يُحذف منه شيء صار كأنَّ المحذوف لا يُنتظر رجوعه[١].

وذكر الرضي أنَّ هذه اللغة هي الأقرب إلى القياس من الأولى التي هي أكثر في السماع[٢].

فإذا كان المرخم المختوم بالتاء نكرة مقصودة فإنه لا يجوز فيه تانك اللغتان، وإنما تجب فيه لغة واحدة هي لغة من ينتظر، وليس السر في قصر الجواز على تلك اللغة أنها أرجح وأكثر من اللغة الأخرى في ألسنة العرب، وإنما لسبب آخر، وهو أنهم لو أجازوا في الاسم اللغة الثانية لترتب على ذلك احتمال وقوع لبس بين المذكر والمؤنث[٣]؛ لأنَّ تاء التأنيث هي التي تفرق بينهما في الغالب، فلما حُذفت التاء للترخيم حرصوا على إبقاء حركة ما قبلها وهي الفتحة للدلالة عليها؛ لأنهم لو أجازوا استعمال ذلك الاسم على اللغة الثانية -لغة من لا ينتظر- لترتب عليه احتمال التباسه بالمنادى المذكر، فمثلاً لو رخمتَ (عالِمَة) لوجب أنْ تقول: يا عالِمَ؛ لأنه لو قيل: يا عالمُ لحصل لبسٌ في المخاطب، أهو منادى مذكر غير مرخم، أم منادى مؤنث مرخم؟ أما إذا كان على لغة من ينتظر فإنَّ هذا اللبس لا يَرِد أصلاً؛ لأنَّ حركة ما قبل المحذوف -وهي الفتحة- قد دلت على التاء المحذوفة، وهذا تعليل سيبويه، قال رحمه الله: "واعلمْ أنه لا يجوز أنْ تَحذف الهاء وتَجعل البقية بمنزلة اسم ليستْ فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً؛ مِن قِبَل أنهم لو فعلوا ذلك التبسَ

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٦٧/١، واللباب: ٣٥١/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٨٦/١.

(٢) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٨٦/١.

(٣) انظر: المصدر السابق: القسم الأول: ٤٨٣/١.

المؤنثُ بالمذكر؛ وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أَقْبلي، وإنما جاز في الغالب لأنَّك لا تُذكّر مؤنثاً ولا تُؤنّث مذكراً"[١].

ويجدر التنبيه على أنّ ما سبق من اشتراط ترخيم المختوم بتاء التأنيث على لغة من ينتظر هو أمر خاص بالنكرة المقصودة، أما إذا كان المختوم بالتاء علماً فإنَّ كلتا اللغتين تجوزان فيه، فيكون في ذلك بمنزلة الاسم غير المختوم بتاء التأنيث، فيقال: يا فاطمَ، ويا فاطمُ في (فاطمة)؛ لأنه ليس ثمة لبسٌ في المسألة[٢].

وعندي تفسير لجواز ذلك في الأعلام دون النكرات المقصودة، وهو أنّ الأعلام المختومة بالتاء إما لمذكر مثل (طلحة وحمزة)، وهذه الأعلام لن يقع فيها لبس أصلاً؛ لأنها أعلام رجال، وإما أنْ تستعمل أعلاماً للنساء ولا يستعمل المجرد منها للمذكر، مثل (فاطمة وسُميّة وهالة)، وليس في أعلام الرجال نحو: فاطم وسُمي وهال، وهذه –أيضاً – لن يقع فيها لبس بمذكر، فلم يبقَ إلا بعض الأسماء التي تستعمل للمؤنث بالتاء وللمذكر بلا هاء، مثل (عائشة وخديجة وحفصة)، فقد تلتبس هذه بأعلام المذكرين منها، وهي: عائش وخديج وحفص، غير أنّ مثل هذا قليل جداً، ومع قلته فلبسُه يزول بقرائن الأحوال، خلافاً للنكرة المقصودة التي يشيع فيها مثل ذلك نحو: (صائم وصائمة ومسلم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة) وغيرها.

ومما يدل على أنّ اللبس إذا ضعُف احتمال وقوعه فإنه لا يُلتفت إليه أنه قد يقع في غير المختوم بالتاء، ومع ذلك فقد أُجيز فيه أنْ يأتي على لغة من لا ينتظر، وذلك نحو: (سليمان وسلمان وسعدان)، فإن هذه الأعلام ترخم على: سُليم وسَلْم وسَعْد، اتفاقاً، فهي ملتبسة باللفظ بما لم يحذف منه شيء من الأعلام، ولم يكن ذلك

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٥١

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٣٨.

مانعاً لها من الترخيم على لغة من لا ينتظر ؛ لأنهم لم يعتدّوا بمثل ذلك اللبس ولم يلتفتوا إليه ؛ نظراً لقلته وندرته ، ولأن السياق وقرائن الأحوال وكون النداء متوجهاً إلى مخاطب حاضر ، كل ذلك من شأنه إزالة ذلك اللبس الذي قد يرد من جراء التشابه اللفظي.

وقد جعل بعض العلماء كابن مالك[١] وابن هشام[٢] الضابط في جواز ترخيم المختوم بالتاء على لغة من لا ينتظر أو منعه هو عدم وجود اللبس ، سواء أكان علماً أم نكرة مقصودة ، وهو رأي جدير بالقبول ؛ لأنّ اللبس وجوداً أو انعداماً هو السبب الحقيقي في جواز استعمال تلك اللغة أو منعه ، إلا إنْ كان احتمال وقوعه نادراً - كما سبق - فإنه مغتفر ، وقد نص على ذلك سيبويه[٣] ، فكان الأولى تجنب استعمال تلك اللغة إذا أدت إليه ، واستعماله إذا أَمِنَ المتكلم من وقوع السامع فيه.

وذهب بعض النحويين كالعكبري إلى أنه لا يجوز في النكرة المقصودة الترخيم ؛ خشية التباسها بالمذكر ، أما الأعلام فهو جائز[٤].

الخامس : الأكثر في ندائه أنْ يُرخم :

الأصل في المنادى ألا يُحذف منه شيء ، لكنهم أجازوا حذف آخره للترخيم ؛ لأغراض أهمها : التخفيف ، ويليه : التدليل ، والتمليح ، والتغزل ، وغير ذلك ، ولهذا

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٤٢٥/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٢٣٨/٥ ، والمساعد : ٥٥٥/٢.

(٢) انظر : أوضح المسالك : ٦٧/٤ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه : ٢٥١/٢

(٤) انظر : اللباب : ٣٥٠/١.

كان ترخيم المنادى أقل ؛ لأنّ تلك الأغراض في أغلبها أغراض عارضة في حالات خاصة ، والأصل عدم وجودها.

لكنّ العرب قد استثنت من هذا الحكم نوعاً واحداً من المنادى ، وهو الاسم المختوم بتاء التأنيث ، فترخيم هذا النوع عندهم أكثر وأغلب في النداء ، ويستوى في ذلك الأعلام والنكرات المقصودة[١] ، وقد نبه على ذلك سيبويه ، فقال : "اعلم أنّ كل اسم كان مع الهاء ثلاثةَ أحرف أو أكثر من ذلك ، كان اسماً خاصاً غالباً ، أو اسماً عاماً لكل واحد مِن أُمَّة ، فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثرُ في كلام العرب ، فأمَّا ما كان اسماً غالباً فنحو قولك : يا سلَمَ أقبِلْ ، وأما الاسمُ العام فنحو قولِ العجاج :

جاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيرِى[٢]

إذا أردت يا سَلَمةُ ، ويا جاريةُ "[٣].

أما العلم غير المختوم بتاء التأنيث فالأكثر فيه عدم الترخيم ، إلا أنّ هناك ثلاثة أعلام غير مختومة بالتاء قد شاركت المختوم بها في غلبة ندائها مرخمة ، وهي : عامر ، ومالك ، وحارث[٤].

والعلة في خروج هذه الأسماء عن الأصل الذي عليه نظائرها تتمثل في أمرين :

الأول : أنّ هذه الأعلام الثلاثة قد شاع عند العرب التسمية بها.

الثاني : أنها أسماء يكثر استعمالها مرخمة في الشعر عندهم.

---

(١) انظر : كتاب سيبويه : ٢٤١/٢ ، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب : القسم الأول : ٤٧٦/١.

(٢) قد مضى تخريج البيت.

(٣) كتاب سيبويه : ٢٤١/٢.

(٤) انظر : كتاب سيبويه : ٢٥٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٣٢ ، وأوضح المسالك : ٦٨/٤.

وما سبق ذكره هو تعليل سيبويه لهذه المسألة، إذ قال رحمه الله: "واعلمْ أنّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أنْ لا يُحذف منها أكثرُ؛ لأنهم كَرِهوا أنْ يُخِلّوا بها؛ فيحملوا عليها حذفَ التنوين وحذفَ حرفٍ لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول، وإنْ حذفتَ فحسنٌ، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر؛ وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال"[(١)].

ويظهر أنّ سبب كثرة ترخيم ما ختم بتاء التأنيث هو أنّ هذه التاء ليست من حروف الاسم، وإنما زيدتْ لغرض التأنيث، فلمّا كانت غير متصلة بالاسم اتصالاً شديداً كباقي حروفه آذن ذلك بالتجرؤ على حذفها أكثر من غيرها من حروف الاسم التي اتصالها ببعضها أشد.

السادس: إعادة الفاء المحذوفة منه إذا جاء على لغة مَن لا ينتظر:

إذا كان الاسم المختوم بتاء التأنيث ثلاثياً معتل اللام ومحذوف الفاء، مثل (شِيَة ودِيَة) علمين ثم رُخم، فإنْ كان ترخيمه على لغة من ينتظر فإنّ تاءه تُحذف فحسب، فيقال: يا شِيَ، وهذا الحكم يشترك فيه المختوم بالتاء مع غيره من الأسماء المرخمة، لكن انفراد المختوم بتاء التأنيث يكون إذا أتى الاسم على لغة مَن لا ينتظر؛ ولذا فإنّ فاءه التي أُعلّت بالحذف تُردّ، وللنحويين في حركة عينه قولان:

الأول: أنْ تبقى العين على حركتها قبل حذف التاء للترخيم، وهي الكسر، فيقال: يا وَشِيُ. وهو قول سيبويه[(٢)].

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٥١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٩، وتمهيد القواعد: ٧/٣٦٤٥.

الثاني: أنْ تُسَكَّن العين؛ رجوعاً إلى أصلها قبل التعويض عنها بتاء التأنيث، فيقال: وَشْي. وهذا قول الأخفش[١] والمبرد[٢].

والعلة من رَدِّ المحذوف أنّ التاء إنما أتي بها تعويضاً عن فاء الاسم المحذوفة، فلما حُذفت التاء لأجل الترخيم، ولم يكن هناك ما يُعوَّض به عن المحذوف أعادوها[٣]، وكان ذلك في لغة من لا ينتظر؛ لأنَّ عدم إعادة الفاء سيؤدي إلى أنْ يكون هناك اسم معرب على حرفين[٤].

السابع: ألا يكون اسماً ملازماً للنداء:

(فُل) و(فُلَة) اسمان يؤتى بهما كناية عمَّن يعقل في النداء[٥]، وهما من الأسماء الملازمة للنداء، ولا يجوز ترخيمهما[٦]، أما (فُل) فلأنه قد اجتمع فيه مانعان يمنعان ذلك:

أحدهما: أنه جاء على حرفين، ومِن شروط الاسم غير المختوم بالتاء كي يصح ترخيمه أنْ يكون عدد حروفه بعد الترخيم ثلاثة أحرف فصاعداً.

---

(١) انظر: الأصول: ٣٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٠١/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٣٠/٥، وتمهيد القواعد: ٣٦٤٥/٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣٠/٥.

(٣) انظر: المقتضب: ١٥٦/٣، والأصول: ٣٧٦/١، والتصريح: ٦٠٥/٢.

(٤) انظر: الأصول: ٣٧٦/١.

(٥) انظر: التصريح: ٢٣٩/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٧/٣، وهمع الهوامع: ٧٩/٣، وحاشية الصبان: ٢٦١/٣.

المانع الآخر: هو أنه ليس علماً ولا مختوماً بالتاء؛ ولاجتماع هذين الأمرين منعوا ترخيمه.

وأما (فُلة) -وهي موطن الحديث هنا - فإنّ الأصل فيها جواز الترخيم بحذف التاء؛ لكونها نكرة مقصودة مختومة بتاء التأنيث، فكان القياس أنْ تُرخّم بحذف تائها، حتى لو كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنّ مثل ذلك مُغتفر لِمَا ختم بتاء التأنيث كما مضى الحديث عنه سابقاً، لكنَّ العرب لم ترخمها؛ لكونها من الأسماء الملازمة للنداء[1].

والذي يظهر لي أنّ سبب منع ترخيمها ندرة استعمالها في النداء، والترخيم إنما وضع تخفيفاً لما كثر استعماله.

الثامن: جواز لحاق هاء الإقحام له بعد حذف تائه:

هاء الإقحام هي هاء يؤتى بها جوازاً في ترخيم ما حُذفتْ منه تاء التأنيث، وحركتها الفتح دائماً؛ لأنها تتبع حركة الحرف الأخير من الاسم المرخم، وهو ما قبل تاء التأنيث، ومعلوم أنّ ذلك الحرف محرك بالفتح[2]؛ ولهذا كانت حركة هاء الإقحام الفتح، واستدل النحويون على ذلك بقول الشاعر:

كِلِيْني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبٍ ... ولَيلٍ أُقاسيهِ بَطِيءُ الكواكبِ[3]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٢٩/٥.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه: ٢٩٨/١، وشرح المفصل: ١٠٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٢٨/٣، والمساعد: ٥٥٧/٢.

(٣) من الطويل للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه: ٤٠، وكتاب سيبويه: ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، والجمل في النحو: ١٧٢، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٣، وخزانة الأدب: ٣٢١/٢، =

فحرَّكَ (أميمةَ) بفتح التاء مع كون المنادى علماً مفرداً، وكان القياس بناءه على الضم، وقد ذكر العلماء أنّ العلة في ذلك أنّ حركة ما قبل تاء التأنيث الفتح دائماً، فلمَّا حُذفت للترخيم أتي بالهاء المقحمة، ثم أُتبعتْ حركتُها حركةَ ما قبلها، فالهاء المفتوحة في (يا أميمةَ) إنما هي هاء الإقحام، وليست تاء التأنيث التي يُوقَفُ عليها بالهاء، وهذا هو قول سيبويه وجمهور النحويين[(١)]، قال سيبويه ناقلاً عن شيخه الخليل: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنّ قولهم: يا طلحةَ أقبلْ، يُشبه: يا تيمَ تيمَ عديٍّ؛ مِن قِبَل أنهم قد عَلِموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أنْ يُلحقوا الهاء"[(٢)].

وذهب جماعة من النحويين إلى أنّ (أميمة) في البيت وما أشبهها ليست باسم مرخم أصلاً، وقال بعضهم: إنّ الفتحة آخرها هي علامة نصب على أصل المنادى، ولم يلحقها التنوين؛ لأنها اسم ممنوع من الصرف، وذهب الآخرون إلى أنها فتحة بناء مثل اسم (لا) النافية للجنس المفرد[(٣)].

التاسع: كثرة لحاق هاء السكت له في حال الوقف على آخره:

كما مرَّ فإنّ الاسم المختوم بتاء التأنيث يرخم بحذف التاء، فإذا أُريد الوقوف عليه فالغالب أنْ تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في ترخيم نحو (حمزة): يا

=

وبلاعزو في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٢، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٧٦/١.

(١) انظر: الجمل في النحو: ١٧٢، وتوضيح المقاصد: ١١٣١/٣، وهمع الهوامع: ٩١/٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٠٧/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٠/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣١/٣، وهمع الهوامع: ٩٢/٣.

حمزَ أقبِل، هذا في حال الوصل، أما في حال الوقف فإنه يحسُن ويكثر إلحاق الهاء له، فتقول: يا حمزَهْ[١].

وقد اختلف النحويون[٢] في هذه الهاء، فقيل: إنها هاء السكت، وهذا هو الظاهر والمفهوم من كلام سيبويه؛ لأنه قال: "واعلمْ أنّ العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سَلَمَهْ ويا طلحَهْ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف: ارْمِهْ"[٣].

وهذا -أيضاً- ما فهمه منه المرادي وقال به[٤].

وممن وافق سيبويه من المحققين -أيضاً- الرضي[٥].

وقد خالف ابنُ مالك سيبويه في ذلك، فذهب إلى أنّ هذه الهاء هي نفسها تاء التأنيث التي حُذفت لأجل الترخيم؛ والعلة في إعادتها بعد حذفها إنما كان لبيان حركة آخر الاسم المرخم[٦].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٠/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٢/٣، والمساعد: ٥٥٨/٢، وهمع الهوامع: ٩٢/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤١/٥، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٣٢، والمساعد: ٥٥٨/٢.

(٣) كتاب سيبويه: ٢٤٢/٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد: ١١٣٢/٣

(٥) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: القسم الأول: ٤٧٧/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٤٢٩/٣، والمساعد: ٥٥٧/٢.

العاشر: جواز تعويضه عن تاء التأنيث بألف الإطلاق في الشعر:

ذهب النحويون[١] وفي مقدمتهم سيبويه إلى أنه يجوز للشاعر أنْ يُعوض عن تاء التأنيث التي حُذفت لأجل الترخيم بألف الإطلاق، وقد اشترطوا في ذلك شرطاً، وهو أنْ يكون الاسم المختوم بها قد جاء على لغة من ينتظر إذا كان علماً، أما النكرة المقصودة فلا تأتي إلا على هذه اللغة في الترخيم أصلاً، كما سبق تفصيل ذلك[٢].

والعلة في اشتراط ذلك أنّ ألف الإطلاق لا يجوز دخولها على آخر القوافي إلا بشرط أنْ يكون الروي مفتوحاً، ولما كان ما قبل تاء التأنيث مفتوحاً دائماً[٣] كانت الحاجة مُلحة لأنْ يكون الاسم المرخم على لغة مَن ينتظر لتبقى حركة الفتح ولا تتغير بعد الترخيم لكون الإتيان به على لغة مَن لا ينتظر يفوت ذلك[٤].

ومما جاء من الشواهد على لحاق ألف الإطلاق معوضةً عن تاء التأنيث في الأعلام قول القُطامي:

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوقفٌ منكِ الوَداعا[٥]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٢٤٣/٢، والأصول: ٣٦٢/١، وتوضيح المقاصد: ١١٣٢/٣، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٤، وشرح الأشموني: ٦٥/٣.

(٢) انظر: كتاب سيبويه: ٢٤٢/٢.

(٣) انظر: أدوات الإعراب: ١١.

(٤) انظر: توضيح المقاصد: ١١٣٣/٣، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٤.

(٥) من الوافر للقطامي، انظر: ديوانه: ٣٧، والمقتضب: ٩٤/٤، والحلل: ٥١، وتوجيه اللمع: ١٣٧، ولسان العرب: ٢١٨/٨ (ضبع)، وخزانة الأدب: ٣٩٧/٢، وبلا عزو في: شرح المفصل: ٩١/٧، والملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٧٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٥٤.

فرخم (ضُباعة) -وهو علم - بحذف التاء منه، وجاء به على لغة مَن ينتظر، ثم عوض عن حذف التاء بالألف[١].

الحادي عشر: يَقلُّ الوقفُ عليه دون التعويض عن التاء :

سبق أنْ ذكرت أنّ المختوم بتاء التأنيث إذا رُخم بحذفها فإنه في حال الوقف عليه يُعوض عنها إما بالهاء التي عدَّها أكثر النحويين هاء السكت -كما مر - في النثر والشعر، أو بالتعويض عنها بألف الإطلاق في الشعر خاصة، ويجوز كذلك في هذا الاسم وجه ثالث أيضاً، وهو أنْ يوقف عليه دون تعويض، فيقال في نحو (فاطمة): أكرمتُكِ يا فاطمْ[٢]، ولكن مثل هذا قليل في لغة العرب، والأكثر عندهم التعويض، وقد نصَّ على ذلك سيبويه ونقل عن ثقات العرب أنهم يقولون في ترخيم (حَرْمَلَة) علماً: يا حَرملْ، قال رحمه الله تعالى: "وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حَرْمَلْ، يريد: يا حرمَلَهْ، كما قال بعضهم: اِرْمْ، يقفون بغير هاء"[٣].

وقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جواز القياس على ما ورد عن العرب في ذلك، ورأى أن يجعل موقوفاً على السماع[٤]، وعليه فمن الخطأ عنده أن يقال في (عائشة): اسمعي يا عائشْ.

وعندي أنَّ الصحيح في هذه المسألة جواز القياس عليه؛ لفصاحة من تكلّم به بشهادة إمام ثقة محقق كسيبويه، وهو ما دلت عليه عبارته في النص السابق التي قال فيها: "وسمعنا الثقة من العرب"، فمراده بالثقة من وثق العلماء في فصاحة لسانه وسلامة لغته.

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٥٤، والمساعد: ٥٥٩/٢، وهمع الهوامع: ٩٣/٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٢٤١/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٣/٣.

(٣) كتاب سيبويه: ٢٤٤/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤١/٥، والمساعد: ٥٥٨/٥، وهمع الهوامع: ٩٣/٣.

المبحث الثاني: أسباب إفراد المختوم بتاء التأنيث بأحكام خاصة به :

في المبحث السابق حرصت على استقصاء الأحكام التي اختص بها الاسم المختوم بتاء التأنيث في باب الترخيم، وبلغ عددها أحد عشر حكماً، وقد فصلت الكلام عليها في ذلك المبحث، لكنَّ اختصاصها بهذا العدد الكبير نسبياً من الأحكام يثير تساؤلاً مُلحّاً في ذهن من يقرأها، وهو: ما السبب الذي مِن أجله خُصّ الاسم المختوم بتاء التأنيث بتلك الأحكام دون غيره من الأسماء في باب الترخيم ؟

والحق أنني بحثتُ عن إجابة شاملة عن هذا السؤال في المصادر النحوية وبخاصة في الكتب التي تُعنى بإيراد الأسباب والتعليلات للأحكام ككتاب (علل النحو) للوراق و(التبصرة والتذكرة) للصيمري، و(أسرار العربية) للأنباري و(اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري وغيرها، ولكنني -مع طول بحث - لم أظفر بقول لأحد من العلماء يذكر فيه الأسباب التي من أجلها أفردت العرب ذلك الاسم بهذه الخصائص كلها، وكل ما وجدته إشارات متفرقة وشذرات متناثرة في بعض كتب النحويين تتعلق بذكر الأحكام وعلة انفراد المختوم بالتاء بكل حكم منها على وجه الخصوص، وقد أوردتُ تلك التعليلات حين تحدثت عن الأحكام الخاصة في المبحث السابق.

فلما لم أظفر بضالتي في تلك المصادر أمعنت النظر في باب الترخيم في كتب التراث النحوي لعل الحق سبحانه أنْ يفتح عليَّ بالوقوف على أسباب مقنعة تُسوّغ اختصاص هذا النوع من الأسماء بتلك الأحكام دون غيره، وقد استطعتُ أنْ أقف على أسباب أربعة كان لها -من وجهة نظري - التأثير الكبير في ذلك، الأول والثاني سبق التعليل بهما لبعض الأحكام السابقة، والثالث والرابع لم أقف على من

قال بهما في التعليل لذلك، وإنما هو محض اجتهاد مني، وفيما يأتي ذكر لتلك الأسباب مفصلة:

السبب الأول: كثرة الاستعمال:

من الخصائص التي اختص بها المختوم بتاء التأنيث ما مضى الحديث عنه مفصلاً، وهو أنه يغلب في ذلك الاسم في حال ندائه الترخيم، بخلاف غيره من الأسماء، فإنَّ عدم ترخيمها أكثر؛ لأنّه هو الأصل، فإذا عُلم أنّ الترخيم هو الغالب فيما ختم بالتاء أدركنا أنّ هذا هو السبب الرئيس الذي حمَلَ العربَ على إفراده بأحكام دون ما سواه من الأسماء المرخمة، فكما لا يخفى أنّ كثرة الاستعمال هي من أهم الأسباب التي تقود إلى التسهيل والتخفيف والتوسع في اللغة العربية بشكل عام، ولهذا أمثلة كثيرة يطول الحديث في إيرادها والإتيان عليها، فمنها مثلا تسامح العرب في الظروف وتوسعهم فيها دون غيرها من الأسماء، والسبب في ذلك هو كثرة استعمالهم لها وكثرة دورانها في كلامهم، فكان هذا مدعاة إلى تجوّزهم فيها بما لم يتجوزوه في غيرها؛ والعلة في هذا أنّ الحاجة هي التي دفعتهم إلى ذلك؛ فقد كانت أكثر إلحاحاً من الحاجة في غيرها من الأسماء التي لم يكثر استعمالهم لها، ولذا فقد أفردوا الظروف بأحكام عدة لا تجوز في غيرها، منها جواز تقديمها على ما حقه التقديم، كتقديمها على الحروف الناسخة (إنّ) وأخواتها، وتقديمها على ما كان فعلاً جامداً ناقصاً، وهو (ليس)، ومنها كذلك فصلها بين شيئين متلازمين كالصفة والموصوف، وفصلها –أيضا – بين المضاف والمضاف إليه وغير ذلك مما لا تستعمله

العرب فيما سوى الظروف من الأسماء، ولهذا اشتهرت مقولة علماء اللغة في هذه المسألة: إنهم -أي العرب - يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها[١].

والحق أنّ الأحكام التي خُصت بها الظروف كثيرة، وليس الموضع موضع حصر لها، ولهذا فقد اكتفيت بما فيه دلالة على ما استشهدت به، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وبناء على ما سبق فإني أقول: إنه إذا تبيّن تسامحُ العرب وتجوزهم فيما كثر وشاع في لغتهم استعماله فإنّ التجوز في ترخيم بعض الأسماء أولى؛ لأنهم إنما جاؤوا بالترخيم ابتداء طلباً للخفة ورغبة في التسهيل؛ بسبب كثرة استعمالهم لأسلوب النداء في كلامهم وفشوه في لغتهم، وقد نص سيبويه -رحمه الله - على هذه العلة، فقال: "والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، وقد كتبناه فيما مضى... ، واعلمْ أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أنْ يُضطرّ شاعرٌ؛ وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قَوْمِي ونحوه في النداء"[٢].

ومن الأمور التي يُستدل بها على أنّ لكثرة الاستعمال تأثيراً كبيراً في اللغة العربية وقواعدها بصورة عامة وفي باب الترخيم على وجه الخصوص أنّ العرب قد تسامحوا في ترخيم اسم لا يجوز ترخيمه أصلاً، ولكن الذي سوغ ذلك وسهله عندهم أنه قد كثر نداؤه في لغتهم، وهو (صاحب)، فقد نص على هذا الأئمة كسيبويه

---

(١) انظر: التذييل والتكميل: ١٠٣/٥، وشرح قطر الندى لابن هشام: ١٣١/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٣٧٨/١.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٣٩/٢.

والمبرد[١]، قال سيبويه رحمه الله: " إلا أنهم قد قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون يا صاحبُ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أَدْرِ"[٢]، وقد سبق الحديث عن ذلك في المبحث السابق.

ولما كان الاسم المختوم بالتاء أكثر ترخيماً في ألسنتهم من غيره من الأسماء أُعطي مرتبة أعلى في كلامهم، فأفردوه بأحكام وخصائص لا تجوز في غيره من الأسماء، ومثل ذلك -أعني التجوز فيما كثر استعماله - ما مثل به سيبويه من حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كقولهم: يا قومِ.

وكي لا يُظن أنّ الحذف تخفيفاً إنما هو حكر على المنادى دون غيره؛ لكون الترخيم وحذف آخر المضاف إلى ياء المتكلم لا يقعان إلا في حال النداء، فإني أنبه على أنّ الحذف لكثرة الاستعمال قد ورد في مسائل أخرى غير النداء، فمن ذلك توسعهم في حذف بعض الحروف في التصريف[٣]، كحذف همزة الفعل المضارع من (رأى) في جميع تصاريفه تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال[٤].

وغير خافٍ أنّ الحذف تخفيفاً شائع في اللغة العربية؛ لأنها لغة دأبت على الإيجاز وألفته، حتى إنّ أكثم بن صيفي أحد الفصحاء البلغاء العرب في الجاهلية وأحد خطبائهم المفوّهين حين سئل: ما البلاغة؟ فقال: الإيجاز[٥].

---

(١) انظر: المقتضب: ٤/٢٤٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/٢٥٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ٢/٥٢، ٣/٢٢٤، ٤/٢٣٦.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٢٨١.

(٥) انظر: جواهر البلاغة: ١/١٩٩.

ومن المسلَّم به أنَّ الإيجاز الذي حرصت عليه العرب، وكان رمزاً للبلاغة عندهم يقوم ويعتمد في كثير من حالاته على الحذف، وقد ظهر الحذف –أيضاً – في علم النحو في كثير من أبوابه وفصوله ومسائله، وهذا دليل على كثرة الحذف في هذه اللغة العظيمة وفشوه فيها.

ولقناعتي التامة بأنّ ما سبق ذكره من أنّ كثرة استعمال العلم المختوم بتاء التأنيث مرخماً في اللغة هو السبب المؤثر والرئيس في إفراده بهذه الخصائص فقد أطنبتُ في الكلام عليه أكثر من الأسباب الآتية.

السبب الثاني: أنّ تاء التأنيث في نية الانفصال عن الاسم:

لقد ذكرتُ وفصلت في المبحث السابق أنّ بعض العلماء قد علل لحكمين من الأحكام التي اختص بها المختوم بتاء التأنيث بتعليل واحد، والحكمان هما: الاكتفاء في ترخيمه بحذف التاء وحدها، وجواز ترخيمه إذا كان على ثلاثة أحرف، فقد عللوا لهذين الحكمين بأنّ التاء لما كانت من غير حروف الاسم وفي نية الانفصال عنه أجاز العرب في المختوم بها ما منعوه في غيره من الأسماء التي حروفها أكثر التصاقاً فيما بينها من التصاق تاء التأنيث بالاسم الذي دخلت عليه.

وهذا السبب هو –من وجهة نظري – أحد الأسباب التي حملت العرب على أنْ تُفرد الاسم المختوم بالتاء بأحكام خاصة دون ما سواه، وسأزيد هذا السبب توضيحاً، فأقول: إنه لما كان الاسم مختوماً بتاء التأنيث التي ليست من حروفه، وكانت هذه التاء عرضة للحذف؛ بسبب عدم التصاقها بما قبلها بخلاف حروف الاسم الواحد؛ لأنها اتصلت به وهي في نية الانفصال عنه؛ ولذا فقد حرصت العرب على حذفها في كلامهم؛ لكونهم ينشدون التخفيف والاختزال، وخاصة في أسلوب النداء الذي شاع عندهم استعماله، وهو من المواطن التي يكثر فيها الحذف كما سيأتي

الحديث عنه، ولم يكن مثل هذا الشيء يتهيأ لهم إلا إذا تسامحوا في ذلك الاسم ومنحوه خصائص تؤدي إلى ترخيمه، فكان هذا دافعاً لهم إلى إفراده بتلك الأحكام.

السبب الثالث: أنّ النداء من المواطن التي يسوغ فيها الحذف ويكثر:

من المعلوم أن سيبويه كان متأثراً جداً بشيخه الخليل بن أحمد ومعجباً بعلمه الغزير؛ لذا فإنه قد تابعه في معظم المسائل التي اختلف فيها الخليل مع غيره من النحويين، لكنّ ذلك لم يمنعه من متابعة شيخه الآخر يونس بن حبيب حين رأى أنّ القياس والحجة يؤيدان مذهبه، وذلك في مسألة اختلف فيها مع الخليل نفسه، وهي مسألة حذف ياء الاسم المنقوص المنون بعد النداء وقفاً، فقد ذهب الخليل إلى اختيار بقاء الياء؛ لكون التنوين قد زال، واختار يونس حذفها، فأيَّد سيبويه قول يونس وقواه، مستدلاً عليه بأنّ النداء موضع حَذْف، وهذا نصه: "وسألتُ الخليلَ عن القاضي في النداء، فقال: أَختارُ: يا قاضِيْ؛ لأنه ليس بمنوَّن، كما أَختارُ: هذا القاضيْ، وأما يونس فقال: يا قاضْ، وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان مِنْ كلامهم أنْ يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أَجْدَر؛ لأنّ النداء مَوْضِع حَذْف"[1].

ومراد سيبويه بعبارة (مَوْضعُ حَذْف) أنّ الحذف في النداء سائغ وكثير، وقد تتبعتُ ذلك فوجدتُ ما قاله سيبويه حقاً؛ لأنّ حروف النداء قد تُحذف ويبقى المنادى، والاسم المرخم منادى تحذف منه بعض حروفه، ويجوز بكثرة حذف المضاف إلى ياء المتكلم في النداء، كما أنّ التنوين يحذف من بعض أنواع المنادى.

وأقول: إنه إذا عُلم أنّ النداء موضع حذف -كما ذكر سيبويه- تبيّن أنّ هذا السبب من الأسباب التي جعلت العرب يميلون إلى ترخيم ما كان مختوماً بالتاء،

---

(١) كتاب سيبويه: ٤/١٨٥.

وذلك بمنحه خصائص تحقق لهم ذلك الغرض، وقد حرصوا على ما كان مختوماً بالتاء دون غيره؛ لأن التاء فيه في نية الانفصال، وليست من حروف الاسم الأصلية، فيسهل الاستغناء عنها، كما سبق توضيحه في الحديث عن السبب الثاني.

السبب الرابع: أنّ الغرض من ترخيمه غرضٌ غَزَليّ في الكثير من استعمالاته:

لقد وقفتُ على ما يمكن أنْ يعد سبباً رابعاً لإفراد المختوم بتاء التأنيث بتلك الخصائص، وهو سبب يتعلق بالمعنى أكثر من تعلقه باللفظ، خلافاً لكثرة الاستعمال، أو تقدير انفصال تاء التأنيث عن الاسم، أو لأنّ الحذف في النداء سائغ وكثير، فإنّها أسباب مرتبطة باللفظ، ويمكن تلخيص هذا السبب في القول بأنّ من الأغراض التي من أجلها استعملت العرب أسلوب الترخيم هي الميل والرغبة في تدليل وتمليح من ينادونه ويخاطبونه والتغزل به، وغير خفي أنّ مثل هذه الأغراض تكون في مخاطبة النساء، سواء أكان ذلك في حضور المخاطب، وهو ما يكثر في الكلام المنثور، أم كان ذلك في غيابه، ومثل هذا يكثر عند الشعراء، ومن المعروف أنّ معظم الأسماء المختومة بالتاء هي لإناث؛ ولذا اكتسبت هذا المصطلح (تاء التأنيث)، ويستوي في ذلك إذا كان الاسم المرخم علماً لامرأة، وهو الكثير والغالب فيه، ومنه قول امرئ القيس مخاطباً معشوقته (فاطمة):

أَفَاطِمَ مَهْلاً بعض هذا التَّدَلُّلِ وإنْ كنتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمِي فأَجْمِلِي[1]

وكقول القُطامي في خطابه محبوبته (ضُباعة):

---

(١) من الطويل لامرئ القيس، انظر: ديوانه: ١٢، والجنى الداني: ٣٥، والتصريح: ٢٦٤/٢، وشرح شواهد مغني اللبيب: ٢٠/١، وخزانة الأدب: ٢٢٢/١١، وبلا عزو في: رصف المباني: ٥٢، وأوضح المسالك: ٦٧/٤.

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوقفٌ منكِ الوَداعا[١]

أو كان ذلك الاسم المرخم نكرة مقصودة قُصد به امرأة، كقول الشاعر يخاطب امرأة تعذله:

مَهْلاً أَعاذِلَ قد جَرّبْتِ من خُلُقي أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[٢]

وكذلك قول العجاج مخاطباً جارية شاهدها:

جاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيري سَيري وإشفاقي على بَعيري[٣]

وقد قال سيبويه في ذلك: "اعلمْ أنّ كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً، أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة، فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب، فأمَّا ما كان اسماً غالباً فنحو قولك: يا سلَمَ أقبل، وأما الاسم العام فنحو قول العجاج:

جاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيرِي

إذا أردت يا سَلَمةُ، ويا جاريةُ.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شا ارْجُني[٤]، ويا ثُبَ أقبِلي، إذا أردتَ: شاة وثُبةً"[٥].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من البسيط لقعنب بن أم صاحب، انظر: كتاب سيبويه: ٢٩/١، والأصول: ٤٤١/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣١٨/١، والخصائص: ١٦٠/١، وبلا عزو في: المقتضب: ١٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال ابن منظور: "شاةٌ راجِن: مُقيمةٌ في البيوت". لسان العرب: ١٧٦/١٣ (رجن).

(٥) كتاب سيبويه: ٢٤١/٢.

فإذا تبين ذلك وعُلم أنّ الاسم المؤنث يغلب عليه أنْ يكون مختوماً بتاء التأنيث اتضح المغزى من وراء تخصيصهم للمختوم بالتاء بتلك الأحكام، فالشاعر - كما لا يخفى - يستهويه التمليح والغزل في مخاطبة المحبوبة، ولذا فقد حرص الشعراء بصورة خاصة والعرب بصورة عامة على ترخيم ذلك الاسم وشاع عندهم، فمنحوه خصائص لا تجوز فيما سواه من الأسماء المرخمة.

ومما يؤكد هذا السبب الذي فصلتُ الحديث عنه أنه قد مضى في المبحث السابق أنَّ من الأحكام الخاصة بالمختوم بالتاء أنَّ ترخيمه أكثر في ألسنة العرب من عدم ترخيمه، ولهذا فلا يخفى أنَّ كثرة ترخيم العرب له نابعة من رغبة خاصة في أنفسهم وحرص شديد على ذلك.

الخاتمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الطاهر الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإني أختم هذا البحث بإيراد لنتائجه:

١ -بلغ عدد الأحكام التي خُصّ بها المرخم المختوم بالتاء أحد عشر حكماً، وقد جمعتها من مصادر متعددة، ولم يسبق لأحد جمعها واستقصاؤها قبل هذا البحث حسب ما اطلعت عليه.

٢ -الوقوف على الأسباب التي أَفضتْ إلى إفراد المختوم بالتاء بأحكام خاصة، وهي أربعة: أنّ استعمال هذا النوع في النداء مرخماً أكثر من استعمال غيره في ألسنة العرب، وكون تاء التأنيث ليست من حروف الاسم؛ لأنها في نية الانفصال عنه، وأنّ النداء من المواطن التي يكثر فيها الحذف ويَسُوْغ، وأنَّ من أغراض الترخيم التدليل والتمليح والتغزل، وهذا الاسم يستعمل للنساء غالباً، فلهذه الأسباب مجتمعة حرص العرب على ترخيمه، فمنحوه تلك الخصائص.

٣ -أنَّ مصطلحي: (النكرة المقصودة)، و(النكرة غير المقصودة) اللذين كثر استعمالهما في باب الترخيم مصطلحان قد استحدثهما النحويون المتأخرون؛ ولذا فإني لم أجد لهما ذكراً في المصادر القديمة؛ لأنَّ المتقدمين كانوا يستعملون لهما في الغالب مصطلحات أخرى، كمصطلح (الاسم العام) للنكرة غير المقصودة، ومصطلح (الاسم الخاص) للنكرة المقصودة، وكذلك مصطلح (النكرة) للنكرة غير المقصودة، ومصطلح (المعرفة) للنكرة المقصودة، ولا يخفى أنَّ اصطلاح المتأخرين كان أدقَّ وأبعد عن اللبس من المصطلحات الأخرى وخاصة المصطلحين الأخيرين؛ لأنَّ استعمالهما قد يوقع في اللبس بين مصطلح (المعرفة) و(النكرة) في باب النداء، و(المعرفة) و(النكرة) من حيث أصلهما تعريفاً وتنكيراً؛ لما بينهما من التداخل، فيُظن منه أنها

نكرة في أصلها، أو أنها معرفة في باب النداء، ومثل هذا اللبس والخلط قد وقع للمبرد على علمه ودرايته بالكتاب حين اعترض على سيبويه وخطَّأه في مسألة ترخيم النكرة التي مضى الحديث عنها.

ثبت المصادر :

[١] أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥ه -٢٠٠٥م.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

[٣] أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه -١٩٩٨م.

[٤] أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

[٥] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

[٦] أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٧] إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ه -١٩٨٦م.

[٨] الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن ولاد، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[١٠] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

[١١] الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

[١٢] تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

[١٣] التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

[١٤] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

[١٥] تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

[١٦] التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.

[١٧] تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٩٧ه -١٩٩٧م.

[١٨] التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

[١٩] تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه -٢٠٠٧م.

[٢٠] توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

[٢١] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[٢٢] التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف المطوع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

[٢٣] جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ه -١٩٩٣م.

[٢٤] الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٢٥] جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. أحمد عبد السلام وأبو هاجر محمد سعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٢٦] الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

[٢٧] جواهر البلاغة، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، المكتبة العصرية، بيروت.

[٢٨] حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

[٢٩] الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

[٣٠] خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

[٣١] الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٣٢] ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

[٣٣] ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، ط٣.

[٣٤] ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٩٥م.

[٣٥] ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

[٣٦] ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

[٣٧] ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧ه -٢٠٠٦م.

[٣٨] رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٣٩] الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢ه -١٩٩٢م.

[٤٠] سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، بيروت، ط الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

[٤١] سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، ط٢، ١٤١٥ه -١٩٩٥م.

[٤٢] شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

[٤٣] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ه -١٩٩٨م.

[٤٤] شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[٤٥] شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧ه -٢٠٠٦م.

[٤٦] شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، درا النفائس، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧ه -١٩٩٦م.

[٤٧] شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

[٤٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، والدكتور يحيى المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

[٤٩] شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣ه.

[٥٠] شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.

[٥١] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

[٥٢] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

[٥٣] شرح عيون كتاب سيبويه، لهارون القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٥٤] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

[٥٥] شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٩٨٣م.

[٥٦] شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

[٥٧] شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

[٥٨] شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

[٥٩] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، درا الجيل، بيروت.

[٦٠] شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: د. عبدالله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٦١] الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤هـ.

[٦٢] علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

[٦٣] الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١٤٢٢، ١هـ - ٢٠٠٢م.

[٦٤] الكامل في الأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧ه - ١٩٩٧م.

[٦٥] كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[٦٦] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

[٦٧] لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

[٦٨] اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٦٩] مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[٧٠] المخصص، لابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٧١] المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق د. علي حيدر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

[٧٢] المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق.

[٧٣] المساعد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.

[٧٤] المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

[٧٥] مصطلحات النحو الكوفي ، للدكتور عبدالله بن حمد الخثران، دار هجر، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

[٧٦] المقاصد النحوية، للعيني، تحقيق: د.علي فاخر ود.أحمد محمد توفيق ود.عبد العزيز فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه -٢٠١٠م.

[٧٧] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، ١٩٨٢م.

[٧٨] المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

[٧٩] الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع القرشي، تحقيق د.علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

[٨٠] النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

[٨١] همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون والدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

Properties of almrkhm which ends with feminine -t (ta'a) suffix in chapter of shortening

Dr. Abdulaziz Ibraim Al-dbasi
Associate Professor in college of Arabic Language at Imam Mohammad Ibn Saud University

Abstract:

The specialization of rules of the noun ends with feminine -t (ta'a) suffix in chapter of shortening and the reasons of that.

And the research as it shown in the title, it is a grammatical (syntactical) research based on compile the rules which grammarian have mentioned, that it specialize in the noun ends with feminine -h (ha'a) suffix only, in the chapter of shortening (cutting of last sound or syllable of the word). which are eleven rules divided in heritage books of grammar, this is in the first research. On the other hand the, the second research will be for mention the reasons which let Arabs made single out the noun which ends with feminine -t (ta'a) by those rules.

Key words: almrkhm, Properties, Feminize, Rules, Ends with, Unknown, Known, Calling, Reasons, Substitution, Stop.